القسم الأول

المبحث الأول

أفريقيا فى فخ العولمة(*)

obeikandl.com

---

* أ.د. عواطف عبد الرحمن – أستاذه الصحافة والإعلام بكلية الإعلام جامعة القاهرة

obeikandl.com

أفريقيا فى فخ العولمة:

لا شك إن الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد أدت إلى استقطاب العالم مرة أخرى ولكن بصورة أكثر حدة بين الشمال والجنوب وبدون المرونة التى كانت قائمة خلال الحرب الباردة والآن لا توجد تقسيمات فى الجنوب أو الشمال بل توجد السوق المعولمة تحت سيطرة الاحتكارات عابرة القارات والقوميات. ومن المؤكد أن هذه الاحتكارات قد تحدت سيادة الدول فى الشمال مثلما فعلت نفس الشئ فى الجنوب ولكن هناك فرق فلا يزال الشمال مسيطراً على موارد العالم والتى يقع الكثير منها فى دول الجنوب ولا تزال الاحتكارات تتمثل فى شركات تنتمى إلى الشمال وتستمد قوتها من حكوماتها فى الشمال وبالنسبة للقارة الافريقية لا توجد شركات افريقية عملاقة كما أن أغلب القطاعات الإنتاجية فى افريقيا لا تزال تخضع بصورة كاملة لسيطرة الشركات عابرة القوميات من الزراعة إلى التصنيع حتى الصناعات الغذائية إلى التعدين إلى النشاط المصرفى والتأمين والشحن والاستيراد والتصدير وأسعار تبادل العملات ثم جاءت منظمة التجارة العالمية لتلعب دورها المركزى فى التحكم فى الاقتصاد العالمى ومعها مخاطر الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمارات واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة بما يحول دون نقل التكنولوجيا إلى أفريقيا وبما يؤدى إلى مزيد من التهميش للقارة الأفريقية وشعوبها وتبرز بوضوح آثار العولمة على القارة الأفريقية من خلال الأطر القانونية المحكمة التى يسيطر من خلالها أعضاء مجلس إدارة اقتصاد العالم الذى يضم الثمانية الكبار وصندوق النقد الدولى + البنك الدولى + منظمة التجارة العالمية على ثروات ومصائر شعوب الجنوب وفى قلبها أفريقيا.

ويبرز دور منظمة التجارة العالمية التى تعد أحد الأدوات الرئيسية للعولمة فى الحقبة الراهنة وقد انشئت فى مراكش ١٩٩٤ عقب توقيع اتفاقيات التجارة فى دورة أورجواى التى تعد الدورة الثامنة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بمفاوضات التعريفة الجمركية. ويضاف إلى ذلك الأدوات الخاصة باتفاقية بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومجموعة الدول الثمانية الكبار). وقد وضعت اتفاقية اورجواى فى نطاق اختصاصها قضايا مثل الملكية الفكرية (وكانت

حتى ذلك الوقت ضمن اختصاص المنظمة العالمية للملكية الفكرية) والاستثمارات (وكان ينظر إليها كجزء من حركة رأس المال وليس التجارة) هذه القضايا أصبحت جزء من النظام التجارى العالمى الجديد. وقد وافق عليها ممثلوا الدول الأفريقية كما لو كانوا مشتركين فى حوار ودى مع نفس الدول التى اقتسمت أفريقيا عام ١٨٨٤. ويسيطر التكتل الرباعى (أمريكا - كندا - اليابان - الاتحاد الأوربى) على هيئات منظمة التجارة العالمية بصورة شبه مطلقة وتتخذ القرارات فى المنظمة على أساس ما يسمى الاجماع السلبى ويحرص ممثلوا التكتل الرباعى على حضور جميع الاجتماعات فى الوقت الذى تعانى فيه أفريقيا من نقص الكوادر المتواجدة فى جنيف (مقر المنظمة).

ولذلك فإن الكثير من القرارات ذات الطابع الملزم يتم دون مشاركة الدول الأفريقية والفضل فى ذلك يرجع لقاعدة الاجماع السلبى. وفى هذا الإطار يمكن رصد الملاحظات التالية:-

أولاً: يلاحظ أن تسوية المنازعات فى إطار منظمة التجارة العالمية يستلزم وجود محامين وفنيين تم إعدادهم جيداً وهؤلاء يوجدون أساساً فى أوربا وأمريكا كما يتقاضون اتعاباً باهظة لا يمكن أن تتحملها إلا حفنة قليلة من الدول الأفريقية. وهكذا يخسر الأفريقيون قضاياهم فى حالة اختلافهم مع الدول الكبرى وحتى فى حالة صدور قرار لصالح أى دولة أفريقية ضد دولة كبيرة فليس لدى منظمة التجارة أية آلية لفرض عقوبة جماعية على الدول المدانة. وهكذا فى ظل هذه الخلفية لآليات اتخاذ القرار وفض المنازعات فى منظمة التجارة العالمية يمكننا تقدير الآثار الحقيقية لاتفاقيات دورة أورجواى على الدول الأفريقية.

ثانياً: ارتفاع السلع: من الآثار المتوقعة للنظام الجديد فى ظل العولمة أن ترتفع أسعار السلع الغذائية عالمياً ولذلك فإن أفريقيا المستوردة لغذائها من المنتظر أن تفقد جزءاً كبيراً من حصيلتها من العملات الأجنبية الضرورية لغذاء سكانها.

ثالثاً: الأراضى الأفريقية: ويضاف إلى ذلك أن الأراضى فى أفريقيا مرشحة للمزيد من عمليات تحويلها من إنتاج الغذاء إلى استخدامات أخرى وطالما أن الأرباح ستظل هى القوى الموجهة للاقتصاد العالمى فإن رأس المال سيظل متاحاً لتنمية

الموارد الطبيعية فى أفريقيا بهدف اشباع الحاجات الاستهلاكية للاغنياء وعلى سبيل المثال فإن صناعة السياحة فى أفريقيا يجرى تطويرها أساساً لاشباع الاحتياجات الاستهلاكية للأثرياء فى الغرب وليس لصالح الطبقة المتوسطة أو الطبقة العاملة الأفريقية. حيث يتم يومياً انشاء المزيد من ملاعب الجولف التى تحتل مساحات واسعة من الأراضى وحيث يتم ترحيل السكان وإزالة المجتمعات المحلية كما تزداد حدة نقص المياه الضرورية للمناطق التى تعانى من العجز فى الغذاء.

والشئ الجوهرى هنا هو أن النظام الجديد للتجارة قد أدخل الأراضى الزراعية الأفريقية فى السوق العالمية فى سياق شروط مختلفة كلية عن تلك التى كانت قائمة غداة الاستقلال وهى فى الواقع تماثل الشروط التى كانت سائدة خلال الحقبة الاستعمارية حينما كان بمقدور أى شركة استعمارية وضع أياديها على أى أرض أفريقيا وقع عليها اختيار الشركة لاستثمارها ومعنى ذلك أن العولمة تسلب أفريقيا بعض المكاسب التى استطاعت تحقيقها بعد الاستقلال إبان فترة الحرب الباردة.

ولا شك أن خطر انتقال ملكية الأرض قد تضاعف فى أفريقيا فى ظل العولمة بسبب عاملين اضافيين أولهما الضعف الشديد الذى لحق بالدولة فى أفريقيا خلال العقدين الآخرين والعامل الثانى يتمثل فى تزايد الخوف داخل افريقيا من عدم حصول دولها على الاستثمارات الأجنبية مما يعنى استمرار تهميش القارة.

رابعاً: **الملكية الفكرية والتنوع البيولوجى فى أفريقيا:** تعتبر مسألة حقوق الملكية الفكرية من القضايا التى لم تكن قط محل اختصاص منظمة التجارة العالمية فقد كان يتم تنظيمها بواسطة منظمة أخرى مقرها جنيف هى المنظمة العالمية للملكية الفكرية ولكن اكتسبت الملكية الفكرية أهمية غير مسبوقة فى التجارة العالمية انطلاقاً من التغير الجذرى فى نظام الإنتاج الذى أصبح مبنياً بصورة متزايدة على المعرفة أو تكنولوجيا المعلومات ولم يتم الاكتفاء بادخال الملكية الفكرية فى إطار منظمة التجارة العالمية بل أن منظمة التجارة العالمية وضعت قواعد جديدة لاحتكار هذا النظام لصالح الشركات عابرة القوميات وتتجلى

مخاطر هذا الوضع بالنسبة لأفريقيا فى مجال الموارد الطبيعية حيث تتمتع أفريقيا بميزة نسبية على الغرب بسبب الهبة الطبيعية. وقد استنزف الغرب على مدى القرون الكثير من هذه الموارد وحولها إلى منتجات غذائية وكيماوية وحقق منها أرباحاً بالمليارات. وقد تم الاعتراف فى مؤتمر ريو ١٩٩٢ بثروات الجنوب الطبيعية من خلال اتفاقية التنوع البيولوجى التى اعترفت ضمن أشياء أخرى بحقوق السكان المحليين فى إدارة مواردهم الحيوية ولكن ما أقرته منظمة التجارة العالمية بصدد حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة قد تكفل بتقويض اتفاقية التنوع الحيوى من خلال المادة ٢٧ التى تعترف بأنظمة الحماية النباتية إلا أنها تسارع فتشترط أن يقترن ذلك بفاعلية هذه الأنظمة تجارياً فإذا كانت هذه الأنظمة غير فعالة أى غير تجارية فإن بامكان الاحتكارات العابرة القومية رفع شكاوى أمام منظمة التجارة العالمية للحصول على هذه المواد المتولدة حيوياً وهكذا لم يعد أمام أفريقيا أى مجال للتفاوض فى هذا الشأن ولا يمكن أن تكون هناك أنظمة عادلة فى هذا الشأن ما لم يحصل مالكو الموارد المتولده حيوياً (ومنها المجتمعات المحلية فى أفريقيا) على سعر عادل مقابل مواردهم وما لم يحصلوا على نصيبهم فى المنتجات النهائية حينما تطرح فى الأسواق ولكن هذا ما حالت دونه منذ البداية الهيكلة التى أسستها دورة أورجواى حيث تضغط الشركات الاحتكارية العاملة فى مجال الصناعات الزراعية والكيماوية من أجل تعظيم امتيازاتها بالاصرار على تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. وقد أعطيت الدول النامية مهلة أربع سنوات أوشكت على الانتهاء.

خامساً: فى ظل اتفاقيات تحرير التجارة يتم حالياً تفكيك الصناعات المملوكة للدولة فى سائر أنحاء أفريقيا حيث تم بالفعل اغلاق بعضها بينما يباع البعض الآخر للشركات الأجنبية ومن ناحية أخرى يفتح الباب على مصراعيه أمام الواردات الأرخص المجلوبة من الخارج مثال: كانت الصناعات التحويلية تشكل ٢٣% من إجمالى الناتج المحلى فى زيمبابوى عام ١٩٨٩ حينما شرعت فى تطبيق برامج التكيف الهيكلى. وقد انخفضت هذه النسبة عام ١٩٩٧ إلى ١٦,٨% أصبحت تشكل الآن ١٣% من إجمالى الناتج المحلى.

سادساً: أدت سياسة تحرير التجارة والخصخصة إلى سقوط النظام التفضيلى الذى كانت تنص عليه اتفاقية لومى بين الاتحاد الأوروبى والدول الأفريقية مما عرض أفريقيا لخسارة جزء كبير من حصتها فى الأسواق الأوروبية خاصة ما يتعلق بمنتجات مثل الشاى والبن والموز والكاكاو فى مواجهة المنافسة من آسيا وأمريكا اللاتينية. ومن المشكلات الهامة التى تواجه التصنيع فى أفريقيا المغالاة فى التعريفة الجمركية فى دول الشمال مما أسفر عن المزيد من الخسارة للمنتجات الأفريقية.

سابعاً: اخترقت منظمة التجارة العالمية قطاع الخدمات حيث أصبحت جزءاً من التجارة العالمية التى تسيطر عليها الشركات العملاقة والتى لا تتيح لدول الجنوب الفرصة لتطوير قدراتها فى قطاع الخدمات ولذلك من المرجح أن تظل أفريقيا تستضيف إلى الأبد الشركات الغربية فى هذا المجال.

ثامناً: مازال هناك فى أفريقيا من ينظر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها العلاج لكل مشكلات التنمية ومما يؤكد ذلك النقص المتزايد فى المعونات الغربية لمشروعات التنمية فى أفريقيا وذلك لأسباب تتعلق بفساد الحكام الأفارقة وسوء استخدامهم للمعونات ولذلك تحول الاهتمام إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بزعم أنها هى الوسيلة الوحيدة القادرة على انقاذ أفريقيا من الأزمة التنموية والواقع أن الكثير من موارد أفريقيا المعدنية والطبيعية مثل الغابات والمصايد وحقول النفط واقعة اصلاً فى أيدى رأس المال الأجنبى فالاستثمارات الأجنبية المباشرة فى أفريقيا هى فى الأساس وسيلة لاستخلاص الموارد الخام من القارة بأسعار زهيدة مثال أمريكا والنفط الأفريقى الرخيص الذى لن يوظف لتنمية الدول الأفريقية.

تاسعاً: تضغط الدول الكبرى فى اتجاه توقيع اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمارات بما يزيد من سيطرة رأس المال الأجنبى على الحكومات المحلية التى تعنى بالنسبة لافريقيا بوجه خاص ألا يكون للحكومات الأفريقية سيطرة من أى نوع على كيفية قدوم رأس المال الأجنبى إلى بلادها ولا كيفية عملها ولن يكن رأس المال الأجنبى ملزماً بنقل التكنولوجيا أو استخدام عمالة وطنية

ولا بالشراء من الموارد المحلية وسيحصل رأس المال الأجنبى على معاملة أفضل من رأس المال الوطنى فيما يتعلق بتحويل الأرباح إلى الخارج وحماية أفضل فى مواجهة أى تهديد محتمل بالمصادرة من جانب الدولة. وباختصار فإن الافارقة إذا أرادوا أن يقيموا صناعات فى بلادهم فإن هذا لن يتسنى تحقيقه إلا من خلال استقبال رؤوس الأموال الأجنبية.

عاشراً: الخصخصة لصالح الأجانب: إن الأصول الأقتصادية حينما يتم خصخصتها فى أوروبا فإنها تظل فى أيدى أوروبية لأن القطاع الخاص هناك يستطيع شراء الأصول المملوكة للدولة مثال خصخصة شركة تليكوم البريطانية. ولكن فى أفريقيا تم اجبار الدولة الأفريقية من خلال ضغوط المانحين على تخصيص أصولها الوطنية للأجانب وكانت النتيجة هى وقوع هذه الأصول فى أيدى أجنبية.

أخيراً: ازدياد ضعف الدولة فى أفريقيا: تتصف الدولة فى أفريقيا بالقوة والشراسة أحياناً فى تعاملها مع الشعوب الأفريقية ولكنها فى مواجهة الدول الأجنبية يبدو ضعفها وتهافتها بصورة مشينة فى كثير من الأحيان خصوصاً أمام الدول المانحة التى استمرت طوال العقد الماضى فى ضغوطها على الحكومات الأفريقية حتى أدت إلى التصفية الفعلية لكل وظائف الدول الاقتصادية.

obeikandl.com